طبق الاصل

قبل الانتخابات الأمريكية
بوش يخسر ورقة جديدة في حربه على الشر

ترجمة/ زينب محمد

وجهت لجنة التقصي حول أحداث الحادي عشر من أيلول ضربة قاسية أخرى لجورج بوش عندما أكدت عدم وجود دليل صادق على تعاون العراق مع تنظيم القاعدة في مهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية: فقد جاءت في التقرير الأولي للجنة التقصي حول أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ والمكونة من عشر شخصيات ديمقراطية وجمهورية أن أسامة بن لادن بحث إمكانية التعاون مع العراق عندما كان في السودان على الرغم من معارضته النظام العلماني لصدام حسين، غير أن أسامة بن لادن كان يدعم آنذاك الإسلاميين المعارضين لصدام في كردستان، وكان قد وافق على القيام باتصال مع بغداد استجابة لطلب بلد كان يستقبله وهو السودان، الذي كان يسعى لحماية علاقاته مع العراق، وكان أحد المسؤولين في المخابرات العراقية قد زار بن لادن ثلاث مرات في السودان في عام ١٩٩٤. وكان بن لادن قد طلب أراضي لجعلها معسكرات تدريب وأسلحة، غير إن العراق لم يرد على طلبه.

وعلى الرغم من أن اتصالات قد تمت أيضاً بين العراق وتنظيم القاعدة بعد عودة بن لادن إلى أفغانستان إلا إنها لم تنفتح ظاهرياً على تعاون كما يرى تقرير اللجنة، وترى اللجنة أن أية حكومة بما فيها حكومة المملكة العربية السعودية لم تدعم هجمات الحادي عشر من أيلول مالياً، أما الدعم الرسمي الوحيد فقد كان من أفغانستان التي قدمت لـ(بن لادن) الملاذ والمأوى ويشرك التقرير بصورة عابرة باكستان بالقول أن قدرات طالبان على تقديم الملاذ لأسامة بن لادن إزاء الضغط الدولي وعقوبات الأمم المتحدة قد تيسر بشكل كبير من خلال دعم ومساندة باكستان.ومع ذلك تظل الإدارة الأمريكية تؤكد بإصرار على موضوع علاقة تنظيم القاعدة مع العراق، ولعدم العثور على أسلحة الدمار الشامل، تظل هذه هي الذريعة الوحيدة لتبرير الحرب على العراق.هذا وكان نائب الرئيس ديك شيني قد عاد من جديد إلى الحديث عن العلاقات القائمة منذ وقت طويل بين صدام حسين وتنظيم القاعدة، وبهذا الشأن وجه أحد الصحفيين للرئيس الأمريكي جورج بوش سؤالاً حول أفضل دليل على هذه العلاقة فكان جواب الرئيس بوش: إنه أبو مصعب الزرقاوي وتبادل البريد الإلكتروني بين هذا الإرهابي وإدارة القاعدة حول الطريقة الواجب استخدامها في العراق.وسوف يتوجب على لجنة التقصي حول أحداث الحادي عشر من أيلول صياغة تقريرها النهائي في نهاية تموز القادم.

عن ليبراسيون الفرنسية

جمع الأدلة في مرحلة التحقيق مع الطاغية صدام

زهير كاظم عبود

نقلت صحيفة التايمز عن مصدر رسمي بريطاني قوله ان المدعين المكلفين باعداد ملف الاتهام ضد صدام حسين يواجهون نقص الشهود والادلة لاثبات مسؤولية الديكتاتور العراقي السابق عن الاعمال الوحشية اثناء حكمه. واضاف المصدر ان ايا من المسؤولين الاربعين في النظام السابق الذين اعتقلهم التحالف ليس مستعدا للادلاء بشهادة ضد الرئيس المخلوع.

وقال هذا المسؤول طالبا عدم الكشف عن هويته ان (صدام في السجن لكن المعتقلين الاخرين يعرفون من خلال التجربة انهم اذا كانوا شهود اثبات، فان الانتقام سيشمل افراد عائلاتهم). واوضح مصدر اوردته التايمز ان صدام حسين اخفى جميع الادلة الخطية حول مسؤوليته المباشرة عن جرائم الحرب وضد الانسانية. (انتهى الخبر).

الأدلة التي يوجبها التحقيق الأبتدائي أو القضائي لاتقتصر على الشهود الذين تم القبض عليهم بصفة متهمين مشاركين في جرائم ضد الأنسانية بالأضافة الى جرائم وطنية ضد العراقيين ، مع أن القانون يجيز أن يكون المتهم شاهداً على متهم آخر ، حيث يصار الى تفريق قضيته عن قضية المتهم الذي يقوم بالشهادة ضده. أن من بين الأدلة التي يتم اعتمادها للعمل في هيئات التحقيق عملية الأستجواب ، ولما يفيد به المتهم من أجابات على الأسئلة التي يوجهها المتهم أهمية كبيرة ، والأستجواب بمعناه أن تتم مساءلة المتهم ومناقشته من قبل المحقق أو قاضي التحقيق المختص عن الأتهامات الموجهة اليه وكذلك مواجهته بالأدلة التي أستطاع المحقق أن يجمعها في دور التحقيق والأستماع الى أقوال المتهم بصدد ماتم عرضه ومناقشته عليه ، ويعد استجواب المتهم من اخطر الأجراءات في مرحلة التحقيق الابتدائي التي تستهدف جمع الادلة ، وفي هذا الأجراء قد يؤدي الأمر الى أقرار المتهم بصحة الأدلة المتوفرة ضده كلها أو جزء منها ، كما قد يعترف بارتكاب بعض الجرائم المتهم بها أو بقسم منها فيكون هذا الأعتراف دليلاً كافياً للأحالة إلى المحكمة المختصة ، بالأضافة الى وجود أجراءات في مرحلة جمع الأدلة لاتقل أهمية عن كل ماذكر ، منها الأنتقال والمعاينة على محل الحادث أي بمعنى أجراءات الكشف من قبل السلطة التحقيقية على محل الحادث ، والأستعانة بالخبرة في بعض الأمور والمسائل الفنية التي يحتاج فيها المحقق الى رأي جهة مختصة في قضية معينة ، بالأضافة الى أعتبار السندات الكتابية والمراسيم والأوامر التي لاتستند إلى نصوص قانونية أو دستورية والرسائل والأوامرالتحريرية أو الشفاهية أدلة مادية يمكن مناقشتها وأستجواب المتهم بدلالتها في دور التحقيق ، كما أن للتفتيش في الأماكن التي كان المتهم يسكنها أو يختبيء بها أو أي مكان له علاقة بالمتهم أو بالجرائم المرتكبة يكون مهماً ومنتجاً في قضية جمع الأدلة ، بالأضافة الى شهادات الشهود وفي قضية المتهم الدكتاتور البائد صدام حسين لايتم تحديد الشهود ضمن الاعداد التي تم القبض عليها من الزمرة التي كانت تعمل تحت قيادته وجلهم من الشخصيات المهزوزة والمرعوبة منه مدى الحياة.

ان من الممكن ان تقوم سلطات التحقيق بأجراء المواجهة بين المتهمين والتركيز على ما ادليا به من اقوال يعتريها التناقض مما يؤدي بالنتيجة الى التوصل الى صحة أو عدم صحة اقوال احدهما ، وبالتأكيد أن من بين أعداد المتهمين من ستؤدي اقواله الى أدلة تصب في خانة أدلة الأتهام ضد متهم آخر .

أن مهمة أكتشاف الجرائم والعثور على الأدلة التي تؤدي الى أثبات أرتكابها من قبل المتهم عملية غاية في الدقة والأهمية ، أذ أن الكثير من الجرائم يتم أرتكابها في الخفاء أو بطرق يعمد المتهم لما خبره من عقلية أجرامية أن يخفي العديد من الأدلة التي توصل اليه ، وغالباً مايجعل الأدلة ضعيفة وغير سهلة المنال ويرتبط كل هذا بفطنة المحقق وذكائه وانتباهه ومعرفته بعلم النفس الجنائي أو علم التحقيق الأجرامي ، بالأضافة الى حسن التقدير والكفاءة العالية والأستقلال والنزاهة .

وليس صحيحاً أن المحققين في قضية المتهم صدام البائد يواجهون مشكلة في الشهادات لغرض جمع الأدلة فليس أسهل من أن تجد متهماً بجرائم متعددة من الكثرة بحيث تجد أن المدعين بالحق الشخصي أو أطراف القضية يضعون أنفسهم في خدمة المحقق والاجراءات الأولية التي تمهد لعملية جمع الأدلة .

أذ أن الخوض في توضيح ظروف وملابسات الجرائم ، والأسلوب الذي تم ارتكابها بها ، بالأضافة الى مايتوفر لهيئة التحقيق من معلومات تتضمنها محاضر التحقيق مما يحفزها على المتابعة وأنجاز القضايا التحقيقية المناطة بها .

ومع أن الخبر الذي أوردته الصحيفة الأنكليزية يشير من طرف خفي الى قدرة العصابات الصدامية التي لم تزل غير متأثرة بسقوط الطاغية والقبض عليه ، ولم تزل غير مرعوبة من العراقيين وخشية انتقامهم ، بل العكس فأنها لم تزل تؤثر سلباً في الشارع العراقي مثلما تشير صحيفة التايمز من كون الأنتقام يطال عائلات الشهود أذا أقدموا على الشهادة ضد الطاغية .

أن قانون اصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ المعدل حدد اعمال اعضاء الضبط القضائي في المادة ٣٩ منه ، ويعتبر عضو الضبط القضائي مساهما فعالا في البحث عن الجرائم ومعرفة فاعلها وجمع المعلومات التي تفيد التحقيق .

والشهادة لاتتحدد في شهادة المتهمين مع الطاغية المتهم ، بل تعني أدلاء أي شخص بالمعلومات التي تتوفر لديه عن الجريمة التي ادركها بحواسه ، سواء اكانت تلك المعلومات لها علاقة باثبات الجريمة أو ظروف وقوعها أو الملابسات التي أحاطت بها ، والشهادة قانوناً تقوم على أخبار شفوي يدلي به الشاهد ويتم تسجيله في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها ، وتعتبر الشهادة من الأدلة الرئيسية في الأثبات ذلك لأنها تقع بصورة عامة على مسائل مادية لتثبت بالسندات كما هو الحال في الأمور المدنية ، ولأهمية الشهادة في المسائل الجنائية فقد جوز الشارع لكل شخص ان يكون شاهدا مهما كان جنسه او سنه (باستثناء من يعتبره القانون غير مؤهل للشهادة) أو وجود مانع لايجيز له أداءها، وأذا ماقورنت الشهادة بالادلة الاخرى فانه يمكن القول هي الغالبة في الامور الجنائية . وللشهادة موانع تؤدي الى عدم سماعها او عدم الاعتداد بها تكاد تنحصر في الروابط العائلية حددتها المادة ٦٨ من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

وعليه فان امام المحقق أو قاضي التحقيق المختص في هذه القضية مهمة كبيرة وجرائم عديدة بالأضافة الى أمكانيات عديدة للتوصل الى الأدلة التي تثبت أو تنفي الأفعال المسندة للمتهم ، كما أن اعداد الشكاوى والأتهامات المتهم بها ، موضوع بحثنا ، من العدد مايعجز عن تصفيته القاضي أو المحقق في فترة زمنية قصيرة ، كما أن الأدلة المتوفرة والتي ستخضع للتمحيص والتدقيق والمناقشة كثيرة ومتشعبة ومرهونة بفطنة المحقق أو المختص بالتحقيق ليستل منها مايفيد القضية سواء منها أدلة الأتهام والأثبات أو أدلة نفي التهمة عن المتهم .

ان الأدلة التي ستتوفر للمحقق وقاضي التحقيق في الأتهامات المسندة الى الطاغية البائد لايمكن أن يتم حصرها ، ومن غير الأنصاف أن يتم الأعتقاد بأن الأدلة قليلة أو أنها تنحصر وتعتمد على عناصر السوء التي تتبع الطاغية القابع في التوقيف بانتظار محاكمته العادلة ، والتي لم يوفر جزء صغير منها لمواطن عراقي ضمن المحاكم الخاصة البعيدة عن تطبيق العدالة والقانون ، وان الايحاء بأن صعوبة ستواجه القضاء العراقي أو هيئة التحقيق الأبتدائي لموازنة الأدلة التي ستتراكم في التحقيق ، والتي ستقررها من ناحية كفاية الأدلة المتوفرة ضد المتهم أو عدم كفايتها للأحالة إلى المحكمة المختصة .

لذا فان مايثار من أرهاصات لاتعدو ان تكون الا تخمينات لغرض الأثارة الصحفية ، أو لأبهار القراء من ناحية الخبر والمعلومة المثيرة ، غير أن الخبر بعيد عن الواقع العملي وماتقوم به الهيئة العراقية المكلفة بالتحقيق مع الطاغية وجمع الأدلة القانونية وموازنتها استناداً لأحكام فقرات المادة ١٣٠ من قانون أصول المحاكمات الجزائية النافذ.

إنشاء مركز لمكافحة العنف ضد النساء في بيت لحم

بقلم ستيفن وايزمان

في إطار التعاون الإيطالي الفلسطيني على مستوى المنظمات غير الحكومية، أقامت جمعية (ديفرنتزا دونا) الإيطالية دورة تدريبية دامت ستة أيام لمثيلن عن جمعيات أهلية، ومنظمات غير حكومية فلسطينية، كما حضر ممثلون عن الشرطة الفلسطينية، وعن وزارتي شؤون المرأة، والشؤون الاجتماعية. وكان محور اللقاءات حول العنف ضدّ المرأة.

وينوي الطرفان الإيطالي والفلسطيني إقامة مركز لمكافحة العنف ضدّ النساء في بيت لحم بالتعاون مع البنك العالمي أيضاً. وعرض المشاركون خلال اللقاء حجم الظاهرة على الصعيد العالمي، فمقتل المرأة جراء العنف المباشر، أو ما يستتبعه من آثار يُعتبر السبب الأوّل لوفاة النساء وفقاً لما أشارت إليه منظمة الصحة العالمية.

وتمّ عرض التجربة الإيطالية بوصفها نموذجاً قد يستوحي منه المركز الفلسطيني آليات العمل، وأكّد القضاة والمحاميات الحاضرات على التغييرات التي فرضها الاعتراف بالظاهرة ما تترجم في القانون الإيطالي قوانين جديدة أكثر صرامة تحمي المرأة وأبناءها، وهي قوانين قد تستوحى منها القوانين الفلسطينية التي ستسنّ في هذا المجال.

وعن الصعوبات التي قد يواجهها الفلسطينيون في محاولتهم التصدي لهذه الظاهرة قالت لنا (دانيا مبارك) الممثلة لوزارة الشؤون الاجتماعية والتي طالما اهتمّت بهذا الموضوع بتكليف من الوزيرة زهيرة رباح، والتي أشرفت على مشروعات عدة لدعم النساء: (لدينا في ما يتعلق بالعنف ضدّ المرأة تجربة واسعة دامت سنوات، إلا أنها تجربة تقليدية فقد فُرضت علينا مشاكل كان علينا أن نجد أيّ حل لها، أي الحل الفردي للمرأة نفسها لا للمجتمع بشكل عام، وقد فُرض علينا هذا الموضوع في عملنا بالشؤون الاجتماعية).

وأشارت (دانيا مبارك) إلى تفاقم الوضع مؤخراً: (في السنوات الأخيرة تعمّقت المشاكل وبتنا نشعر أننا غير قادرين حتى على حل المشاكل الفردية، وبرزت مشكلة أكبر في المجتمع نتيجة الظروف التي يمرّ فيها الشعب الفلسطيني، ما أدّى إلى زيادة العنف على كافة المستويات. وفكّرنا بإقامة هذا المشروع من ناحية علمية، ومهنية لخدمة الإنسانية والمرأة، فنحن لا نريد فقط حماية المرأة من عملية القتل، أو حلّ مشكلتها بشكل مؤقت فمشكلة الحمل غير الشرعي مشكلة كبيرة عندنا تؤدي إلى القتل، غير أننا نجحنا في حماية عدد كبير من النساء، لكننا لم نقم بحملة توعية في المجتمع، وكنا نعمل في السر، وأدركنا أنه لا يمكن الاستمرار في أداء العمل بهذه الطريقة، فلا بدّ من إيجاد نظام توعية للمجتمع فالمشاكل تتزايد، العنف المنزلي إلى تزايد، ولا يصل إلى الدور إلا عدد محصور). وشدّدت مبارك على أنّ العنف المنزلي الذي تقع ضحيته المرأة وأطفالها منتشر في الأراضي الفلسطينية: (بعض الدراسات والمشاهدات تؤكد على أنّ حجم الظاهرة كبير، وأنا كممثلة لوزارة الشؤون الاجتماعية أعالج المشاكل الموجودة في المجتمع، وقد طفت مشكلة المرأة على السطح بالنسبة لي، وأخذت حيزاً كبيراً للتفكير أكثر من المشاكل الأخرى كمشاكل المعوقين، والفقراء ولكن العنف لا يقتصر على المرأة فقط بل يشمل المسنين، والأطفال. لقد تزايد الضغط في المؤسسات، والجمعيات في فلسطين وعلى السلطة. لكننا شهدنا ضغوطاً أيضاً في الوزارة، فلم نكن نجد حلولاً لغياب المراكز. وكلّفتني الوزيرة لفترة حلّ المشاكل في الضفة في غزة، وجنين، ونابلس وهي مناطق واسعة).

وبرّرت اختيار إقامة مركز مكافحة العنف ضدّ المرأة في بيت لحم بالقول: (كنت أسعى لإيجاد الحلول الملائمة في بيت لحم بسبب الثقافة الأوسع السائدة، وتمتع المدينة بحضارة تتقبّل مساعدة المرأة، وقد تعاونت معنا المنظمات غير الحكومية بشكل كبير لحلّ مشاكل كثيرة، لكننا لم نقم بحملات توعية لمكافحة العنف ضدّ المرأة، لذا فكرت في إنشاء مؤسسة تكون الأولى من نوعها في فلسطين تبنى عليها تدريجياً البرامج اللازمة لمكافحة العنف ضدّ النساء).

وربطت دانيا مبارك الظاهرة بواقع الاحتلال (ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تطعن بكرامتنا، وقد انعكس ذلك للأسف في البيوت، وبات الرجل يمارس الضغط الذي يتعرض له على المرأة).

وعن سؤالنا حول التغييرات الاجتماعية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية والتي أدت ربما إلى استشراء الظاهرة قالت لنا: (قبل الاحتلال كان يقوم في فلسطين نظام اجتماعي بسيط، ومتكامل، وكان هناك تكافل اجتماعي، وكانت الحياة أبسط، وكانت مشاكل العنف لا تظهر إلا على مستوى بسيط، وكان للمرأة دور كبير، وكانت لها مكانتها في الأسرة، والمجتمع، وكانت النساء يتزعمن الكثير من الجمعيات الخيرية، والحركة التطوعية في فلسطين) وأضافت أنّ (المرأة تعمل اليوم في جمعيات تغطّي مختلف فئات المجتمع وهي التي تحققّ التوعية والبرامج).

غير أنّ (الممارسات الإسرائيلية حطّمت نفسيات الفلسطينيين، وموارهم، وإمكانياتهم... بتنا في مرحلة صعبة للغاية نشهد فيها الجهل، والتعصب، والممارسات العنيفة، وتحدي القانون... وقد استغلّت للأسف الانتفاضة المسلحة بطريقة عكسية فدمّرت مجتمعنا أكثر، وسمعتنا في الخارج).

وأكّدت (دانيا مبارك): (بسبب تدهور الوضع الامني والتأخيرات المعقدة في توقيع العقود والتي ابطأت عملية صرف مبلغ ١٨ مليار دولار التي خصصها الكونغرس، تقول سلطات الاحتلال انها قررت اخيراً انفاق الاموال العراقية لبناء المدارس، المصانع وحقول النفط، ولصرف العراقيين عن اعمال العنف.

يقول مسؤولو الادارة الامريكية انهم يعتقدون ان برنامج الانفاق قد ساعد في استقرار العراق، بالرغم من ان الغالبية ترى ان الترتيبات التي تم التفاوض عليها والتي سمحت للجماعات المسلحة بالعمل بشكل سلمي في الفلوجة، كربلاء، النجف والمناطق المضطربة الاخرى قد ساهمت كذلك في الوصول الى هذا الهدف.

لقد تمت الموافقة على الميزانية العراقية العامة، والتي تبلغ حوالي ٢٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٤ وتمول من عائدات النفط، من قبل مجلس مراجعة البرنامج، التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة. لكن خلال الربيع الحالي، صار واضحاً ان ارتفاع اسعار النفط العالمية قد قدم للعراق ايرادات اضافية غير متوقعة، طبقاً لمسؤولي البيت الابيض، وكان عليهم اتخاذ قرار بشأن ذلك، فإما ادخار الاموال الفائضة او رصدها للانفاق على امور قد لا تتوفر لها تخصيصات في ميزانية عام ٢٠٠٥.

تقول مصادر قوات الاحتلال الامريكي ان مبلغ ٢,٥ مليار دولار قد ساعد في دفع نفقات الاحتياجات الامنية، مثل سيارات وملابس رجال الشرطة، بالاضافة الى انفاقها على بناء المدارس، شبكات الطاقة الكهربائية، حقول النفط، المصانع المملوكة للدولة، وعلى مصادر اخرى لتوفير مزيد من الوظائف. واستخدمت اموال اضافية في التدريب المهني للشبان العراقيين (لسحب هؤلاء الفتية من الشوارع، ليقوموا بأعمال منتجة لمستقبلهم) كما قال احد مسؤولي الاحتلال.

بعض هذه الاموال ذهبت الى فرق عسكرية امريكية تعمل منذ بداية الاحتلال قبل اربعة عشر شهراً. هذه الفرق اصبحت مشهورة في العراق للطريقة التي انتشرت بها في ارجاء البلاد، مكلفة بإجراء بعض التصليحات، ولقاء ذلك تدفع للعاملين العراقيين اجوراً نقدية،

الولايات المتحدة تنفق (بهدوء) ٢.٥ مليار دولار من عائدات النفط العراقي

بقلم ستيفن وايزمان

بسبب المصاعب البيروقراطية التي تعترض صرف الاموال التي خصصها الكونغرس الامريكي لإعادة بناء العراق، تتحرك السلطات الامريكية بهدوء وبسرعة لأنفاق ٢,٥ مليار دولار من عائدات النفط العراقي على مشاريع توفر وظائف لعشرات الآلاف من العراقيين، خاصة في المناطق الساخنة.

تمت المباشرة ببرنامج الانفاق، والذي بدأ العمل به دون اعلان، بعد اجراء مشاورات مع الوزراء العراقيين بالرغم من الشكوك من ان عائدات النفط تعود للعراق ويجب ان تدخر لإستعمالها عندما يستعيد العراق سيادته المقررة في الثلاثين من حزيران.

بسبب تدهور الوضع الامني والتأخيرات المعقدة في توقيع العقود والتي ابطأت عملية صرف مبلغ ١٨ مليار دولار التي خصصها الكونغرس، تقول سلطات الاحتلال انها قررت اخيراً انفاق الاموال العراقية لبناء المدارس، المصانع وحقول النفط، ولصرف العراقيين عن اعمال العنف.

يقول مسؤولو الادارة الامريكية انهم يعتقدون ان برنامج الانفاق قد ساعد في استقرار العراق، بالرغم من ان الغالبية ترى ان الترتيبات التي تم التفاوض عليها والتي سمحت للجماعات المسلحة بالعمل بشكل سلمي في الفلوجة، كربلاء، النجف والمناطق المضطربة الاخرى قد ساهمت كذلك في الوصول الى هذا الهدف.

من فئة المائة دولار شحنت بالطائرات من خزينة الاحتياط الفيدرالي في ايست رذرفورد بولاية نيوجيرسي. اغلب هذه الاموال تأتي من الاصول والموجودات العراقية التي جمدتها الولايات المتحدة خلال حرب الخليج عام ١٩٩١. وقد وزع من هذه الاموال ما لا يقل عن مليار دولار بهذه الطريقة، والبعض يقدرها بـ ٢ مليار دولار.

قال آخر مسؤولي البيت الابيض (ان القادة العسكريين يحبون ذلك البرنامج لأنه يمكنهم من شراء اصدقاء) مشيراً الى توزيع المبالغ نقداً (اننا نرغب بتشغيل جميع العاطلين، وان نضع اموالاً في جيوبهم، وان نجعلهم يحبوننا. اننا ننفق الاموال العراقية على هذه الامور دائماً).

ان مبلغ ٢,٥ مليار دولار الذي سينفق من عائدات النفط العراقي له ابواب صرف مختلفة، المبلغ الاكبر والمقدر بمليار دولار سينفق على ١٥-٢١ مشروعاً عسكرياً وامنياً في ارجاء البلاد. الباقي سيستخدم في التدريب المهني، تصليح البنى التحتية، خاصة في قطاعي النفط والكهرباء، وزيادة مستوى التجهيزات الغذائية. وتم توفير مبلغ صغير لإنفاقه مستقبلاً على تعويض ضحايا نظام صدام حسين. الهدف الاساسي هو توظيف العراقيين، وتعويض النقص في التمويل الذي يفترض ان يأتي من المصادر الامريكية.

ترجمة: زهير رضوان